الدور المصري في انتظار موافقة الفصائل :

الفلسطينيون يعدون وثيقة لادارة قطاع غزة بعد انسحاب اسرائيل

■ القاهرة/القدس المحتلة/وكالات الأنباء

تتكثف التحركات الفلسطينية الدبلوماسية، داخلياً وعربياً ودولياً، للبحث في آليات التعامل مع الخطط الإسرائيلية التي يجري تسويقها منذ فترة حول الانسحاب من غزة ومواجهة إقامة الجدار العنصري والممارسات العدوانية من الاغتيالات والهدم والتدمير والاعتقالات ضد الشعب الفلسطيني.

وفي هذه الأثناء لا تزال القاهرة تنتظر موافقة الفصائل الفلسطينية على وثيقة تتضمن موافقة مكتوبة على دورها في غزة في حال انسحاب إسرائيل للمضي قدماً في تنفيذ مبادرتها بإرسال خبراء أمنيين للمساهمة في بسط الأمن، كما تنتظر دعماً دولياً وضمانات أمريكية بأن إسرائيل ستلتزم بعدم عودة جيشها مجدداً إلى الأراضي التي ستنسحب منها.

وفي القاهرة أوضح محمد صبيح، السفير الفلسطيني لدى الجامعة العربية، أمس أن رئيس الوزراء الفلسطيني أبلغ الرئيس المصري حسني مبارك بأن حواراً بين الفصائل الفلسطينية يجري الآن للأتفاق على وثيقة حول إدارة مشتركة لقطاع غزة في حالة انسحاب إسرائيل منه.

وقال صبيح لوكالة (فرانس برس) : إن قريع أكد للرئيس المصري أن الحوار الذي بدأه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله مع كافة الفصائل الفلسطينية يستهدف التوصل إلى وثيقة مكتوبة حول اشتراكها مع السلطة الفلسطينية في إدارة قطاع غزة في حالة انسحاب إسرائيل منه.

وأضاف : إن هذه الوثيقة ينبغي أن تتضمن كذلك موقف الفصائل الفلسطينية من الدور الذي ستقوم به مصر في غزة، مشدداً على أن اتفاقاً وطنياً فلسطينياً بين كافة الفصائل حول الدور المصري أساسي لكي تمضي القاهرة قدماً في تنفيذ مبادرتها.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني قد قام بزيارة للقاهرة خلال يومي الخميس والجمعة الماضيين التقى خلالها – إضافة إلى مبارك – اللواء عمر سليمان، مدير المخابرات العامة المصرية، المكلف بملف النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وأسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري.

وأكد صبيح أن هذا الحوار الفلسطيني – الفلسطيني سيتواصل في القاهرة في مرحلة لاحقة بعد التوصل إلى حد أدنى من التوافق بين الفصائل.

يذكر أن مصر أعلنت استعدادها للقيام بدور محوري في غزة قبل وبعد انسحاب إسرائيل من القطاع وإرسال ما بين (١٥٠ و٢٠٠) خبير أمني لإعادة تأهيل الشرطة الفلسطينية ومساعدتها على بسط الأمن في غزة قبل وبعد الانسحاب الإسرائيلي منها، وفقاً لخطة أرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي.

ووفقاً لما نشرته الصحف المصرية فإن طليعة فرق الأمن المصرية ربما تصل إلى غزة في نوفمبر القادم لتبدأ بتجهيز أفراد الشرطة الفلسطينية إذا قررت مصر وضع اقتراحها موضع التنفيذ.

وأكد أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري، قبل أيام أن مصر تشترط للمضي قدماً في مبادرتها موافقة الفصائل الفلسطينية والتزام إسرائيل بعدم تدخل قواتها المسلحة مجدداً في الأراضي الفلسطينية التي ستنسحب منها.

من جهته قال عماد جاد، الخبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام : إن المسؤولين المصريين يدركون أن التدخل في غزة مهمة محفوفة بالمخاطر، لكن حسابات المكسب والخسارة قادتهم إلى تغليب هذا الخيار، لأن البديل أسوأ، وهو انسحاب أحادي يؤدي إلى فوضى على حدود مصر الشرقية.

وأضاف جاد، المختص في شؤون النزاع العربي – الإسرائيلي : إن المبادرة المصرية مرهونة الآن بموافقة الفصائل الفلسطينية، مشيراً إلى أن القاهرة تلقت مؤخراً موافقة مكتوبة من عرفات على اقتراحاتها، وما تنتظره القاهرة أساساً هو موافقة حماس والجهاد.

وأكد المحلل المصري أنه إذا أعلنت هاتين الحركتين ترحيبهما بالدور المصري المقترح، فإن المسؤولين في القاهرة سيشعرون بقدر كبير من الاطمئنان.

وأعرب جاد عن اعتقاده بأن حماس والجهاد ستوافقان إذا قدمت السلطة ثمناً مغرياً، أي إذا ما أعطتهما نصيباً مقبولاً من السلطة في غزة.

الاحداث بالكاريكاتير

تحذيرات في العراق من عواقب تقييد الحريات وفرض الأحكام العرفية

■ بغداد/وكالات الأنباء/

مع اقتراب موعد نقل السلطة من قوات الاحتلال الأمريكي إلى الحكومة العراقية المقرر في الـ ٣٠ من يونيو الجاري، تحاول الحكومة العراقية التسريع بإنجاز قانون الطوارئ والسلام الوطنية المعروف بقانون الأحكام العرفية، ليكون جاهزاً للتنفيذ مطلع الشهر القادم لفرضه بشكل متزامن مع عملية نقل السلطة تخوفاً من الغرق في دوامة العنف، وهو المبرر الذي يسوقه المسؤولون العراقيون لتطبيق الأحكام العرفية على البلاد، في حين ترتفع أصوات تحذر من تقييد واسع للحريات، مما سيكون له عواقب وخيمة.

ونسب راديو (سوى) الأمريكي أمس لمصادر عراقية مطلعة قولها : إن مجلس الأمن الوطني العراقي انتهى بالفعل من وضع اللمسات الأخيرة على مسودة مشروع «قانون الطوارئ والسلام الوطنية» المعروف سابقاً بالأحكام العرفية.

وقال مالك دوهان الحسن، وزير العدل العراقي : إن أهم معيار ستراعيه السلطات في إعلان الأحكام العرفية هو محاولة التوفيق مع الحقوق والحريات، معتبراً أنه لا يمكن أن نحفظ أساساً حقوق الإنسان إذا بقيت معرضة للخطر بسبب الاعتداءات المتواترة في البلاد.

ويشرح : إن التطبيقات العملية لإعلان الأحكام العرفية تتضمن بشكل رئيسي اختصار الإجراءات القانونية وعدم التقيد ببعض القوانين المرعية في الظروف العادية.

وقال : إن فرض هذه الأحكام سيكون محدداً بمكان وزمان معينين، أي أنه لن يشمل كل المناطق العراقية ولن يعتمد لمدة مفتوحة، مشيراً إلى قانون خاص سيصدر في هذا الشأن ويحدد آليات التطبيق بدقة.

وفي تصريحات لوكالة الصحافة الفرنسية أكد القاضي دارا نور الدين، العضو في مجلس الحكم الانتقالي المنحل، هذا التوجه إلى فرض الأحكام العرفية في المناطق التي تشهد اضطرابات أمنية واسعة النطاق.

ويقول : إن الوضع الأمني المتدهور يتطلب تطبيق حالة الطوارئ في بغداد والمناطق الملتهبة، إلاّ أن ثمة مناطق آمنة لا داعي لتطبيق هذه الإجراءات فيها، مضيفاً : إن تلك حالة مؤقتة.

ويقر نور الدين بأن هذه الإجراءات تحد من حريات المواطن، ولكنها في نفس الوقت تستهدف ضمان سلامته.

وينطلق التوجه الحكومي في فرض الأحكام العرفية، والذي باتت معالمه أكثر وضوحاً، من اعتبار أن الدستور العراقي لحظ أساساً إمكانية فرض حالة الطوارئ، وقبل قيام نظام صدام حسين، عبر القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٥م، والذي يحمل توقيع الرئيس العراقي الأسبق عبدالسلام عارف.

وينص القانون في مادته الأولى على جواز إعلان حالة الطوارئ في العراق أو في أي منطقة منه في حال حدث خطر من غارة عدائية أو أعلنت الحرب أو قامت حالة حرب أو أي حالة تهدد بوقوعها .. كما تطبق حالة الطوارئ إذا حدث اضطراب خطير في الأمن العام أو تهديد خطير له، وفي حال وباء عام أو كارثة عامة.

وتنص المادة الثانية من القانون على أن يكون إعلان حالة الطوارئ وإنهاؤها بمرسوم جمهوري بموافقة مجلس الوزراء، أي من دون تحديد هذه الحالة بفترة زمنية معينة.

ويكون لرئيس الوزراء – بموجب المادة الرابعة من القانون – صلاحية اتخاذ إجراءات واسعة من دون التقيد بأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية، ومنها فرض قيود على حرية الأشخاص في الانتقال والمرور والتجول في أماكن أو أوقات معينة.

ومن الإجراءات التي يحق له الأمر بتطبيقها – أيضاً – اعتقال الأشخاص المشتبه في سلوكهم الإجرامي، وحجزهم في المحلات المخصصة لذلك، أو فرض الإقامة الجبرية عليهم، والأمر بتفتيش الأشخاص والأماكن، وحظر الدخول في بعض الأماكن حظراً مطلقاً أو مقيداً.

ومن هذه الإجراءات – أيضاً – فرض قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع، وتفريق الاجتماعات والتجمعات، وحل الجمعيات والنوادي والنقابات إذا ثبت أنها تمارس نشاطاً من شأنه الإخلال بالأمن العام، وفرض قيود على السفر إلى خارج البلاد أو القدوم إليها.

ويشير احتمال تطبيق هذه الإجراءات وما يرافقها من تقييد واسع للحريات الخشية من التضحية بالحقوق الأساسية للمواطنين تحت مبرر الحاجة إلى ضبط الوضع الأمني وضمان الاستقرار.

ويقول نصير الجادرجي، العضو في مجلس الحكم الانتقالي المنحل : إن على الحكومة، إذا اضطرت إلى أن تشرع قانوناً للأحكام العرفية، أن تطبقه على نطاق ضيق وفي مدة محددة، وأن يكون تمديده – إذا وجب الأمر – بقرار من البرلمان المنتخب.

ويضيف : إن البلاد عاشت فترات طويلة تحت الحكم العسكري وحالة الطوارئ، ولا نريد أن نعود إلى هذه الحقبة.

ويتساءل ضياء السعدي، أمين سر نقابة المحامين : هل يجوز أن نمنح مؤسسات مدنية عراقية سلطات عسكرية لكي تقوم باعتقالات تعسفية على مثال ما تقوم به قوات الاحتلال؟

ويرى أن بناء دولة القانون لا يكون بتنفيذ السلطة القانونية وإعطاء الأولوية للسلطات العسكرية على حساب المؤسسات المدنية.

ويحاول بختيار أمين، وزير حقوق الإنسان العراقي، أن يطمئن إلى أن التطبيقات التي ستعتمد لحالة الطوارئ في البلاد – في حال تقررت – لن تكون بالضرورة ضد حقوق الإنسان، مشدداً في الوقت نفسه على أن الظروف الأمنية في البلاد تستوجب رداً حاسماً.

إلاّ أن هذه الدعوات إلى ضرورة مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتخوف من التضحية بها، لا تلقى حماساً كبيراً لدى البعض، في ظل وضع أمني خطير بات يهدد بالانفجار على نطاق واسع.

ويقول يوناديم كنا، عضو مجلس الحكم الانتقالي : إن الحريات الشخصية لا تعني حرية القتل .. وهل يجوز أن تظل أبوابنا مفتوحة للإرهاب الدولي بحجة الحريات؟ .. مضيفاً بحزم : نريد أن نحمي البلد قبل أي شيء آخر.

مراوغات شارون !!

مهيوب الكمالي

□ في قمة تونس أجمع العرب على ضرورة تنفيذ «خارطة الطريق»، وفي سي إيلاند بولاية جورجيا الأمريكية أجمع قادة الدول الثماني على متابعة اللجنة الرباعية لإعادة الروح لهذه الخارطة، وأكدت دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعاتها في بروكسل على ذات المواقف وزادت بالرفض المطلق للسياسة الأحادية لحكومة أرئيل شارون الذي يسعى من خلالها إلى تغيير الحدود والانسحاب من غزة من جانب واحد دون اتفاق مع الجانب الفلسطيني.

وأمام هذا الإجماع الإقليمي والدولي الذي سانده اجتماع المؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في أسطنبول، ظلت حكومة شارون وحدها تنفذ سياسة الاستفزاز والتحدي .. فالتكتيك الإسرائيلي استهدف الحصول على الضوء الأمريكي في التنصل من تطبيق «خارطة الطريق» وعدم العودة إلى طاولة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

وعلى خلاف الالتفاف الدولي حول استئناف اللجنة الرباعية لمهامها في متابعة تنفيذ «خارطة الطريق»، برز موقف شارون بكل وضوح برفضه العودة إلى طاولة المفاوضات وتنفيذ الخارطة، والغاية من ذلك إخضاع الفلسطينيين والعرب للأمر الواقع المطلخ بدماء الأبرياء أصحاب الحق والمراوغة لكسب الوقت حتى إتمام مخططات شارون وبناء الجدار العنصري العازل.

وفي موازاة المخططات الشارونية لم يصل موقف إدارة الرئيس بوش إلى حد إرغام إسرائيل على قبول بنود «خارطة الطريق» والتخلي عن بناء الجدار العنصري ونهج العدوان وسياسة الاغتيالات، مما أفرغ خطط التسوية و«خارطة الطريق» من مضمونها.

ومع استمرار حالة البلبلة والتشرذم في الموقف العربي، أظهر شارون سياسته التصفوية لكوادر المقاومة وفي حرب الإبادة الموجهة ضد الشعب الفلسطيني بأنه فقط يعمل من أجل ضرب البنية التحتية للمنظمات الإرهابية وتفكيكها، الأمر الذي أيّدته واشنطن لتصب الزيت على النار وتساهم في اغتيال القضية الفلسطينية ومعها «خارطة الطريق».

وفي الواقع زادت حكومة شارون من أعمالها العدوانية وذهبت تلعب في الوقت الضائع بأوراق أحادية الجانب بعد أن شرعت في تنفيذ مخططها العازل بهدف التطويق الكامل للضفة الغربية والاحتفاظ بسيطرتها على غور الأردن.

ولذلك ابتلع الجدار العنصري الفاصل «خارطة الطريق»، وعشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الفلسطينية تمت مصادرتها لصالح بناء هذا الجدار، في حين ظل العالم في صمت مريب أو يتحدث عبر القنوات الدبلوماسية عن مبادرات سلام رفضتها إسرائيل، بما فيها مبادرة اللجنة الرباعية.

والسؤال الآن : هل يصدق شارون في تنفيذ خطته للانسحاب من غزة من جانب واحد وتفكيك المستوطنات؟ .. أم أن الخطة تبقى وسيلة للمراوغة والهروب من تطبيق «خارطة الطريق»؟

هذا ما سنجد له الإجابة الكاملة خلال الفترة القادمة.

مفاوضات السلام السودانية تستأنف غدا

البشير يعلن سلسلة من الاجراءات لبسط الأمن في دارفور وعودة اللاجئين

■ القاهرة/ الخرطوم/ وكالات الأنباء

اعلنت الحكومة السودانية أن الجولة الجديدة من مفاوضات السلام والتي ستبدأ غدا الاثنين ستكون اجرائية وتتألف من شقين أحدهما عسكري يتعلق بوقف اطلاق النار والآخر سياسي يتصل بتقاسم الثروة والسلطة.

ونفى الدكتور أمين حسن عمر المتحدث باسم وفد الحكومة إلى مفاوضات السلام في مقابلة مع اذاعة /صوت العرب/ صباح امس أن تكون هناك ضغوط قد مارستها الولايات المتحدة على الخرطوم من أجل انهاء مشكلة الجنوب والتوقيع على اتفاق السلام هناك .. وقال: أن الحكومة السودانية عندما دخلت إلى المفاوضات كانت تريد انهاء الحرب وحقن الدماء.

وحول آفاق العلاقات السودانية الامريكية بعد التوقيع على اتفاق السلام النهائي أوضح عمر أن السودان لايطمح في أكثر من تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة حتى تكون هذه العلاقات عادية وطبيعية.

إلى ذلك اعلن الرئيس السوداني عمر البشير امس سلسلة من الاجراءات لبسط الأمن في دارفور والعمل على عودة قرابة مليون نازح إلى قراهم وأصدر بصفة خاصة أمرا بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد العربية غداة تهديد الولايات المتحدة لفرض عقوبات على مسؤولين سودانيين تحملهم مسؤولية الأزمة في المنطقة.

وأكد البشير في اعلان سياسي بثته اذاعة أم درمان الرسمية أنه أمر بنزع سلاح كل المجموعات الخارجة على القانون في دارفور بما فيها ميليشيا الجنجويد وتعهد بمنع أي تهديد لأمن تشاد انطلاقا من دارفور.

وقال أنه قرر اعلان تعبئة كاملة لكافة الاجهزة لترسيخ الأمن والاستقرار بضبط ومطاردة كل المجموعات المنفلتة من تمرد وجنجويد وعصابات مسلحة أخرى وتجريد المارقين من السلاح وتقديمهم إلى العدالة ومنع أي مجموعات من عبور الحدود مع الشقيقة تشاد لزعزعة الاستقرار فيها.

وقال البشير في اعلانه السياسي أننا نجدد مرة أخرى الالتزام باتفاق وقف اطلاق النار في دارفور الذي وقع في نجامينا في الثامن من ابريل الماضي مضيفا أننا نؤكد أن أمن الشقيقة تشاد جزء لايتجزأ من أمن السودان.

وتابع ولذلك لن نسمح لأي جهة بزعزعة الاستقرار في الشقيقة تشاد انطلاقا من دارفور.

وأمر البشير كذلك بقيام الاجهزة المعنية بدارفور بانشاء النيابات والمحاكم لمعاقبة عصابات النهب والمجرمين دون تباطؤ.

وأمر الرئيس السوداني كذلك بنشر قوات الشرطة لحماية عودة المواطنين إلى قراهم قائلا: انه يوجه كل الوزارات المختصة بتنفيذ برامج التنمية العاجلة والخدمات الضرورية تحت اشراف مجلس الوزراء وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة.

ودعا البشير أخيرا المنظمات الرسمية والطوعية إلى تعبئة شاملة لاعادة النازحين وتوفير المأوى والطعام والكساء والدواء لهم.

واسفر هذا النزاع منذ اندلاعه في فبراير ٢٠٠٣م عن مقتل حوالي عشرة آلاف شخص ونزوح ما يقرب من مليون شخص لجأ أكثر من ١٢٠ ألفا منهم إلى تشاد.

ويقول صندوق الامم المتحدة للطفولة يونيسف أن ما بين ٧٠٠ ألف و٨٠٠ ألف نازح من بينهم ٥٠٠ ألف طفل معرضون لسوء التغذية والاوبئة.

موسى يؤكد ضرورة التصدي لمحاولات اطالة أمد التسوية في الصومال

□ .. القاهرة/ ق ن ا/

استقبل عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية امس ونستون كوبي مبعوث الأمين العام للامم المتحدة للصومال الذي يزور القاهرة حاليا.

وصرح المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للجامعة بأن موسى أكد خلال اللقاء على استعداد الجامعة العربية لمساندة جهود الامم المتحدة ومجلس الأمن وأية جهود دولية وأقليمية أخرى لتحقيق السلام في الصومال..

مشددا في هذا الاطار على ضرورة التصدي لأية محاولات خاصة من داخل الصومال لاطالة أمد عملية التسوية جريا وراء مكاسب شخصية ضيقة دون الالتفات إلى مصالح الصومال ككل أم الشعب الصومالي بأكمله.

وأوضح المتحدث أن المبعوث الدولي أكد بدوره وجود توجه حقيقي في المنطقة الدولية حاليا من أجل أن يكون مؤتمر المصالحة المنعقد حاليا في مدينة امبكاثي بكينيا هو المؤتمر الأخير من نوعه بما يضع حدا واضحا ونهائيا لسلسة المؤتمرات التي عقدت خلال العقد الماضي لتحقيق المصالحة في الصومال.

وأضاف أن الأمين العام للجامعة أبدى دعمه الكامل لهذا التوجه مؤكدا أن الجامعة العربية تعتبر أن الفرصة حاليا متاحة من أي وقت مضى لتحقيق هذه التسوية وأنها مستعدة لبذل كافة الجهود من أجل دعم مؤتمر المصالحة الحالي ماليا وسياسيا.